واما الوجود فلم يبق المحمول المعدوم واما ليس هناك محمول بل انما حكم على الذات
بالليسية فقط وهذه مكابرة فاضحة وسفسطة واهية فان قد بان لك الحق
واتضح عندك ان السالبة الهلية البسيطة انما هو قضية جعل الوجود فيه محمولا
واعتبر بين الموضوع والمحمول الوجود نسبة سلبية كان موجب الهلي البسيط
عقد حاشية المحمول فيه الوجود واعتبر نسبته ايجابية واما اذا جعل المحمول
العدم فليس هناك عقد هلي بسيط بل انما هو عقد هلي مركب موجب كان كان
للموضوع وجود بحيث يصح انتزاع العدم المحمول كما اذا حكم على الموجود الذهني
بالعدم الخارجي او بالعكس صدق العقد والا كما اذا حكم على ذات الممتنع بالعدم
كذب بل انما يصدق اذ الحكم بسلب الوجود ويكون هليا بسيطا ثم انكار انعقاد الموجبة
مطلقا او الصادقة في عقد يكون المحمول العدم مع اعتراف صدق السالبة مما يلوح عليه
اثار البطلان اذ ربما يكون للموضوع وجود في ظرف وانتفاء في ظرف فاذا صدق
السالبة يجب صدق المعدولة لانها مثلا زمان عدم وجود الموضوع فاعتراف صدق
احد المتلازمين وان كان صدق الاخر معا مده وبالجملة التحقيق انه قد علمت
انه لا يستطيع احد ان ينكر انعقاد الايجاب فيما اذا جعل المحمول العدم بل الصدق
في بعض العقود والذي يجب ان يحقق ان الهلي البسيط هل يصح هناك جعل
العدم محمولا فالحق لا كما نبهت انفا ولعل من قال ان العدم اذا كان محمولا كان العقد
سالبا اراد ان العدم اذ جعل محمولا في اللفظ كان معناه سلب الوجود فالمحمول
حقيقة الوجود والسلب النسبة الرابطة قد عبر بلفظ العدم فالعقد سالبة
ولا سبيل الى انكاره وهذا هو الذي رمزنا بقولنا في اصل الحواشي فيبحث
تمام الاعلام ان امثال زيد معدوم قضية لا تصدق الا سالبة هذا ينبغي
ان يفهم المقام وانه قد بلغ كلامنا هذا النصاب وعلمت تفصيل الخلاف ورامت
بالحق الصراح في المقامين فالنرجع الى شرح الحاشية فاعلم ان المحشي اراد
بقوله في الحاشية وجد بظهور ان كلام في الخلاف وحاصل كلامه مع الخلاف
الاول ان الهليات البسيطة غير مشتملة على الوجود الرابطي في درجة المحكي
عنه ومشتملة عليه في درجة الحكاية فالمثبت للوجود الرابطي ان اراد اثباته
في درجة

في درجة الحكاية فصحيح وان اراد اثباته في درجة المحكي عنه فغلط وقول النافي بالعكس
فوقوع الخلاف بين الاجلة في هذا الامر مما لا ينبغي وحاصل محاكمته في الخلاف
الثاني انه لا شك ان الحكاية في امثال زيد معدوم حكاية الايجاب والمحكي عنه انتفاء
ذات زيد مثلا فالموجبة والسالبة كلاهما هاهنا متحدان مثلا ومصداقا فالقول
بالايجاب صحيح في درجة الحكاية وبالسلب في درجة المحكي عنه فوقوع النزاع بين الاعلام
في ايجابه وسلبه لا يؤول الى كثير طائل فلا ينبغي ان يقع ولا نطيل الكلام في الحكمتين
صحة وفسادا الا بتفصيل فاستمع ما يتلى عليك اما المحاكمة الاولى فمبنية على عدم
اشتمال الحاء مصداق الهلية البسيطة على الوجود او العدم الرابطين بخلاف المركبة
وقد عرفت ان للوجود الرابطي والوجود لغيره معنيين احدهما النسبة الايجابية
الحاكية لا الوجود الرابطي الذي اخترعه صاحب الافق المبين اي النسبة المتضمنة
مع المحمول او الموضوع سوى الاضافة الحاكية فانه من هوسانه وهو احرى
ان يكتب على ابواب الاعوال من الكتابة على الاوراق وثانيهما وجود شيء في نفسه
على انه في محل والاول لا سبيل لاعتباره في درجة المحكي عنه لان النسبة لا تكون
الا في الحكاية انما السبيل لاعتبار الثاني ونقول مصاديق الهليات المركبة مشتملة
عليه دون مصاديق الهليات البسيطة في الايجاب وقس عليه حال العدم الرابطي
في السوالب وتفصيل القول فيه على ما ذكره بعض المتاخرين ان الوجود الرابطي
بالمعنى الثاني وجود في نفسه محمولي مستقل قد اخذ مع اضافة عارضة
الى متعلق ما هذا الوجود وجود له لكونه من الحقائق الناعتية بخلاف مستقل
في نفسه قد عرضه معنى غير مستقل كالاسماء اللازمة الاضافة ولما كان مصاديق
الهليات المركبة الموضوع القائم به صفة وهي حقيقة ناعتية مغايرة للوجود
فلها وجود في نفسها منتسب الى موضوع الصفة لانه له او فيه لاقتضاء
الناعتية ذلك وهذا الوجود قد يوصف به موضوعه وهو الصفة فبهذا الاعتبار
يقال له العروض فيقال مثلا عارض وموجود للجسم وقد يوصف به المتعلق
موضوعه الى هو موضوع الصفة فيقال له بهذا الاعتبار الاتصاف فيقال
الجسم متصف بالبياض وموجود له البياض وهذا بخلاف الهليات البسيطة

Copyright@King Saud University